مدخل تعريفي – عن المحاسبة الحكومية

اولاً / تعريف المحاسبة الحكومية

تعد المحاسبة الحكومية فرعاً من فروع علم المحاسبة وتمثل الاداة التي تخدم الادارة المالية العامة ، وذلك من خلال القيام بتثبيت العمليات المالية المتعلقة بالنفقات والايرادات العامة في مجموعة مستندية ودفترية واعداد تقارير مالية تقدم الى الاطراف ذات العلاقة لمساعدتها في اتخاذ القرارات .

وعلى هذا الاساس ،تعرف المحاسبة الحكومية على انها :

((عملية تثبيت حركة الاموال الداخلة الى ـ أو صرف الاموال الخارجة من ـ الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح في ضوء التشريعات النافذه واعداد التقارير الدورية عنها وتقديمها الى الجهات المحتلفة)) .

وتعرف المحاسبة الحكومية ايضاً على انها :

((عملية تسجيل وتبويب الايرادات والنفقات الخاصة بالوحدات الحكومية الممولة مركزياً في ضوء القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات العليا في الدولة واعداد التقارير الدورية عنها)) .

كما تعرف المحاسبة الحكومية على انها :

((مجموعة من الاسس والقواعد التي تهدف الى المساعدة في فرض الرقابة المالية والقوانين على ايرادات الحكومة ونفقتها)).

يتبين من التعاريف اعلاه ، ان المحاسبة الحكومية تتشابه مع فروع المحاسبة الاخرى الى حد بعيد من حيث انها تختص بالتسجيل والتبويب والتلخيص واعداد التقارير المالية الدورية .

ثانياً :اهداف المحاسبة الحكومية

تسعى المحاسبة الحكومية الى تحقيق عدة اهداف ، اهمها :

1ـ تثبيت التصرفات المالية وما يتعلق بها والخاصة بالوحدات الحكومية غير الهادفة للربح في مجموعة دفترية متجانسة تؤدي الى تقديم نتائج موحدة .

2ـ فرض الرقابة على الايرادات العامة وذلك من خلال تتبع عمليات تحصيل الايرادات ، والتأكد من ان الايرادات العامة قد جرى استلامها وفقاً للتشريعات .

3ـ فرص الرقابة على النفقات العامة وذلك من خلال تتبع عمليات الانفاق اولاً بـ اول ، للتأكد من ان الانفاق قد تنفي حدود التخصيصات المعتمده المحدده للوحده الحكومية في الموازنة العامة للدولة .

4ـ تقديم صور واضحة عن المركز المالي للدولة في نهاية السنة المالية ، بعد استكمال اجراءات اعداد الحسابات الختامية وبيان مقدار العجز او الوفر المتحقق للدولة .

5- مساعدة المخطط المالي في اعداد الموازنة العامة للدولة في السنة القادمة ، وذلك بعد الرجوع الى التقارير المالية في السنوات السابقة وما تتضمنه من نفقات وايرادات عامة فعلية تكون الاساس الذي تستند اليه عملية اعداد الموازنة العامة .

6- المساعدة في تحديد مدى التزام الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح بالقوانين والتعليمات الصادرة ،ومن بين ذلك قانون الموازنة العامة السنوي ، وبيان نتائج تنفيذ قانون الموازنة العامة من خلال مقارنة كل من النفقات والايرادات العامة الفعلية الواردة في ميزان المراجعة مع كل من النفقات والايرادات العامة المخطة الواردة في الموازنة العامة وتحديد الانحرافات الحاصلة واتخاذ القرارات بشأن هذه الانحرافات في الوقت المناسب .

7- تقديم تصور حول كيفية تمويل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح او الدولة بسكل عام بما يمكنها من انجاز نشاطاتها ومواجهة متطلباتها المالية .

8- توفير معلومات مالية على مستوى الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح او على مستوى الدولة ككل لمساعدة اطراف عديدة في اتخاذ القرارات .

ثالثاً : نطاق تطبيق المحاسبة الحكومية

تطبق المحاسبة الحكومية في الوحدات الادارية الحكومية غير الهادفة للربح الممولة مركزياً والمرتبطة بالخزينة العامة للدولة ، حيث تعرف الوحدات الادارية الحكومية على انها ((كافة الوحدات ذات النشاط الخدمي المملوكة للدولة بالكامل ، والمسؤولة عن تأذية مجموعة من الخدمات العامة مثل الامن والدفاع والصحة والتعليم وماشابه ذلك)) .

ويتميز هذا النوع من الوحدات عن غيره من الوحدات الاقتصاديه الهادفه للربح سواء كانت مملوكة للدولة (اي الشركات العامة) او تابعة الى القطاع الخاص بعد خصائص من بينها :

1- الملكية العامة للوحدات الادارية الحكومية ، حيث لا يسمح للقطاع الخاص بتملكها .

2- لا تهدف الوحدات الادارية الحكومية الى تحقيق الربح بل تسعى الى تقديم الخدمات للمجتمع .وحتى لو كانت الخدمات المقدمة مقابل ايراد ، فأن هذا الايراد المتحقق يقل كثيراً عن تكلفة الخدمة ،ويترتب على ذلك ، عدم وجود علاقة سببية بين الايرادات والنفقات الخاصة بكل وحدة ادارية حكومية ، وبالتالي عدم امكانية تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات على النحو المتبع في حسابات الوحدات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الربح .

3- تقسم الوحدات الادارية الحكومية الى نوعين هما :

أ- وحدات ادارية ايرادية وهي الواحدات التي يستوجب نشاطها تحقيق الايرادات الناتجة اساساً عن قرارات سيادية من الدولة مثل الهيئة العامة للضرائب ودائرة الكمارك .

ب - وحدات ادارية غير ايرادية ، حيث لا يستلزم نشاطها تحقيق ايرادات او انها تحقق ايرادات ضئيلة جداً مثل المستشفيات والجامعات الحكومية .

ولا يحق للوحدات الحكومية سواء كانت ايرادية او غير ايرادية التصرف بالايرادات المتحققة ، وانما يتم تجميعها في الخزينة العامة للدولة ، وفي المقابل تلتزم الخزينة بتمويل الوحدات الادارية الحكومية لتمكنها من تسديد النفقات اللازمة لنشاطها بشرط ان تكون هذه النفقات في حدود ما مخطط لها مسبقاً بموجب الموازنة العامة .

4- عدم تحديد رأس مال الوحدة الادارية الحكومية حيث لاتعد الوحدة الادارية الحكومية مستقلة وانما هي جزء من النشاط الحكومي ككل وتعتمد على الجهات العليا في حصولها على الاموال اللازمة لنشاطها ، وترتب على ذلك ان لا تتمتع الوحدة الادارية الحكومية بالشخصية المعنوية المستقلة .

5- تعتمد الوحدات الادارية الحكومية على المحاسبة الحكومية في قياس البيانات المالية المتعلقة بنشاطها وتوصيل المعلومات المالية للاطراف المستفيدة .

رابعاً : خصائص المحاسبة الحكومية

يمكن تحديد الخصائص التي تميز المحاسبة الحكومية عن فروع المحاسبة الاخرى من خلال الاتي :

1- تطبق المحاسبة الحكومية في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح .

2- انسجام العمل المحاسبي المطبق في ضل المحاسبة الحكومية مع المتطلبات التشريعية الملزمة للوحدات الحكومية ، اذ تكون المحاسبة الحكومية مقيدة بمجموعة من التشريعات .

3- الارتباط بين تبويب الموازنة العامة وبين الحسابات التي تفتح في سجلات الوحدة الحكومية ، اذ يجب على المحاسب الحكومي استخدام نفس انواع الحسابات المنصوص عليها في قانون الموازنة العامة السنوي ، بما يضمن قيام الوحدات الحكومية باعداد تقارير مالية على اسس موحدة تمكن من اعداد التقارير المالية على مستوى الدولة ككل .

4- ان توضح المحاسبة الحكومية الية التصرف بالاموال العامة من حيث :

أ ـ الايرادات المحصلة من الوحدات الحكومية المختلفة وفقاً لمصادر الايراد المكلفة بجبايتها .

ب ـ مدى تحقيق الاهداف التي من اجلها انفقت الاموال العمة للمستويات الادارية المختلفة التي لها سلطة انفاقها .

5- يكون للتقارير المالية المعدة في ضل المحاسبة الحكومية القدرة على توفير معلومات لمصلحة اطراف عديدة مثل المخطط المالي ، السطلة التشريعية ، والمحلل الاقتصادي وغيرهم .

6- ان تسهل عملية تنضيم الحسابات في ضل المحاسبة الحكومية والاجراء عملية الرقابة والتدقيق التي تمارسها الجهات المختلفة سواء كانت داخلية (التدقيق الداخلي) او خارجياً (ديوان الرقابة المالية) .

خامساً : الاطراف المستفيدة من معلومات المحاسبة الحكومية

تستمد المحاسبة الحكومية شأنها في ذلك شأن باقي فروع علم المحاسبة اهميتها من المعلومات التي تقدمها اطراف عدة ، اهمها :

1- السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان : التي تحتاج الى معلومات مالية .يجري توفيرها من خلال تطبيق المحاسبة الحكومية للإفادة منها في جانبين

الجانب الاول هو لإقرار الموازنة العامة للسنة المالية القادمة والجانب الثاني هو للرقابة على أداء السلطة التنفيذية .

2- الجهات الرقابية : والتي تنقسم الى جهتين الاولى داخلية متمثلة في التدقيق الداخلي الموجود داخل كل وحدة حكومية ، والجهة الثانية خارجية مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة .

3- السلطة التنفيذية : ممثلة في الوزارات والوحدات الحكومية غير المرتبطة بوزارة والتي تعتمد على معلومات المحاسبة الحكومية لغرض إعداد الموازنة العامة للسنة القادمة ، وكذلك لغرض رقابة أداء الوحدات الحكومية التابعة لها .

4- المدراء الحكوميون: على اختلاف مستوياتهم الادارية الذين يكونون بحاجة الى معلومات المحاسبة الحكومية لتشخيص الخلل ومواطن الضعف والقصور في أداء الوحدات الحكومية المسؤولين عن إدارتها ، واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها.

5- المحلل الاقتصادي: المستفيد من معلومات المحاسبة الحكومية ولاسيما المتعلقة بالايرادات والنفقات العامة والدين العام لمدد زمنية مختلفة .

6- أفراد المجتمع : مثل دافعي الضرائب ، الناخبين والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح .

7- الباحثون والدارسون : تعد معلومات المحاسبة الحكومية الخاصة بالوحدات الحكومية او على مستوى الدولة ككل مصدرا اساسيا لإنجاز بحوثهم ودراساتهم المتخصصة في مجال المحاسبة الحكومية.

8- الدائنون: والذين يكونون بحاجة الة معلومات المحاسبة الحكومية على مستوى الدولة ككل لتقدير الموارد المالية المتوقعة للدولة في الأمد القصير ودرجة السيولة المتوقعة لإيفاء الدولة بإلتزاماتها المالية والمدة الزمنية المتوقعة لإسترداد مبلغ الدين.

9- المنظمات الدولية: مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها حيث تعتمد هذه الاطراف على ما يتاح لها من معلومات مالية توفر في ظل تطبيق الماحسبة الحكومية لدراسة حقيقة الاوضاع الاقتصادية للدولة ومدى حاجة الدولة الى الدعم أو المساعدة.

10- المانحون : قد يشترط مانح المال أو المتبرع بالمال لصالح الدولة ضرورة إنفاق المال على غرض معين مثل إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية.